

International and Regional Interventions and Their Impact on Political Stability in Libya: An Analytical Study (2011–2026)

Mohamed Ibrahim Amdakam ^{1*}, Abdul Raouf Bashir al-Sanusi ²

^{1,2} Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Nalut University, Libya.

*Email: abashir@nhedu.ly

التدخلات الدولية والإقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في ليبيا دراسة تحليلية خلال الفترة (2011 - 2026م)

محمد إبراهيم إمداكم^{1*}، عبد الرؤوف بشير السنوسي²
^{2,1} قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة نالوت، ليبيا.

Received: 25-06-2026	Accepted: 23-09-2026	Published: 04-10-2026
		
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).		

Abstract

This research examines international and regional interventions and their impact on political stability in Libya during the post-2011 period. NATO intervened pursuant to UN Security Council Resolution 1973 and toppled the former regime without preparing a plan for state-building or disarming militias; this created an institutional vacuum that was subsequently exploited by both local and external forces. The study seeks to understand the concept, nature, and forms of international intervention, as well as its impact on the political process and stability following 2011. It also analyzes specific instances of international and regional intervention, exploring their causes, consequences, and links to the current situation. The research concludes that international and regional interventions have become key factors shaping the trajectory of Libya's political crisis. Their impact was neither uniform nor unidirectional; rather, it varied according to the nature of the intervention and the objectives and interests of the intervening parties. These interventions split into two camps, each pursuing its own interests and ambitions by using conflicting Libyan factions as proxies to achieve their goals. The Libyan case is unique in that external intervention did not occur within a stable state possessing unified institutions, but rather in an environment characterized by political and security fragmentation, multiple power centers, and the proliferation of armed groups—conditions that gave external powers ample opportunity to influence the course of events and created a state of chaos resulting in the deterioration of political, social, and economic conditions.

Keywords: International Intervention, Regional Intervention, Political and Security Dimensions, Motives for Intervention, Political Stability.

المخلص

يتناول هذا البحث التدخلات الدولية والإقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة ما بعد 2011م. تدخل حلف الناتو بقرار مجلس الأمن 1973م واسقط النظام السابق دون تجهيز خطة لإعادة بناء الدولة أو نزع للسلاح من الميليشيات، ما خلف فراغا مؤسسيا استغل لاحقا من قوي محلية وخارجية، ومن خلال هذه الدراسة يحاول البحث التعرف على مفهوم التدخل الدولي وطبيعة هذا التدخل وأشكاله ومدى تأثيره على مسار العملية السياسية والاستقرار السياسي خلال الفترة التي أعقبت عام 2011، وأيضا الوقوف على بعض حالات التدخل الدولي والإقليمي ومعرفة أسباب ونتائج هذه التدخلات ومدى ارتباطها بالوضع الراهن، ويخلص البحث الى ان التدخلات الدولية والإقليمية أصبحت احد العوامل المؤثرة في مسار الازمة السياسية في ليبيا، وان تأثيرها لم يكن على مستوي واحد او اتجاه واحد، بل اختلف باختلاف طبيعة التدخل واهداف الأطراف المتداخلة ومصالحها. كما ان هذا التدخل انقسم الى معسكرين داعمين لمصالحهم واطماعهم حيث استخدموا بالوكالة الأطراف الليبية المتنازعة لتنفيذ هذه الاهداف. وتتضح خصوصية الحالة الليبية في ان التدخل الخارجي لم يجري في بيئة دولة مستقرة ذات مؤسسات موحدة، وانما في بيئة اتسمت بالانقسام السياسي والأمني، وتعدد مراكز القوة، وانتشار الجماعات المسلحة، وهو ما وفر للقوي الخارجية مساحات واسعة للتأثير في مسار الاحداث. وخلق نوعا من الفوضى الذي كانت نتيجته تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي، التدخل الإقليمي، الابعاد السياسية والأمنية، دوافع التدخل، الاستقرار السياسي.

المقدمة:

منذ عام 2011م شهدت ليبيا تحولات سياسية وأمنية واقتصادية عميقة ساهمت في إعادة تشكيل بنية الدولة ومؤسساتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية. وهذه التحولات ارتبطت بتزايد التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، بالشكل الذي لم تعد فيه الازمة الليبية مجرد ازمة داخلية وانما أصبحت مرتبطة بتدخل مجموعة من المصالح والاهداف الدولية والإقليمية. وكان لهذا التدخل صور وأشكال متعددة، تراوحت بين التدخل العسكري المباشر، والدعم السياسي والدبلوماسي، والوساطة الدولية، والمساعدات الأمنية والاقتصادية، فضلا عن دعم بعض الأطراف المحلية بشكل مباشر وغير مباشر. حيث أصبحت التدخلات الدولية والإقليمية المتعلقة بالازمة الليبية تمثل متغيرا تفسيريا محوريا في فهم مسارات تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تعانيها ليبيا منذ اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011م. فقد أسهمت هذه التدخلات الى جانب جملة من العوامل البنوية الداخلية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في توليد حالة من التقلب السياسي المزمن واتساع رقعة الصراعات المسلحة، غير ان التدخل الأجنبي بصوره المتعددة ظل الأكثر حضورا وتأثيرا في إطالة امد الازمة وتعميق تعقيداتها وخلق الفوضى وعدم الاستقرار السياسي.

لقد شكل التدخل الخارجي والإقليمي عاملا أساسيا في تفاقم الازمة الليبية، اذ استغلت بعض القوي الدولية والإقليمية حالة الاضطراب لتحقيق مصالحها الاستراتيجية ضمن اجندات محددة، ما أسهم في انقسام القوي المحلية وتوزيع النفوذ جغرافيا، وتعقيد عملية الاستقرار السياسي داخل الدولة الليبية. ومع استمرار الازمة في ليبيا برزت أدوار إقليمية ودولية متباينة، شملت العديد من الدول منها الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا،

روسيا، تركيا، مصر، الجزائر، قطر وغيرهم من الدول التي كانت لها اهداف ومصالح من الأوضاع الليبية منذ عام 2011.

ومن هنا يسعى هذا البحث الي دراسة طبيعة التدخلات الدولية والإقليمية في ليبيا بعد عام 2011م، وتحليل دوافعها وادواتها، ومن ثم بيان اثارها على الاستقرار السياسي الليبي.

مشكلة البحث:

تتمحور إشكالية الدراسة حول دور الأطراف الإقليمية والدولية في الازمة الليبية بعد عام 2011م، حيث شهدت ليبيا بعد عام 2011م تدخلات خارجية متعددة تحت ذريعة دعم التحول الديمقراطي ومكافحة الإرهاب، لكنها كانت مدفوعة بمصالح سياسية واستراتيجية، وادي هذا التداخل بين اجندة محلية وخارجية الي تصاعد الانقسامات الداخلية، مما أضعف الدولة في مواجهة الانقسامات السياسية. ومن خلال ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي: الي أي مدي اثرت التدخلات الدولية والإقليمية في عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011م؟

وبالتالي يتفرع من هذا السؤال:

1. ما المقصود بالتدخل الدولي والإقليمي؟
2. ما طبيعة التدخلات الخارجية في ليبيا؟
3. الي أي مدي انعكست هذه التدخلات على الاستقرار السياسي في ليبيا؟
4. هل أصبح الصراع الليبي صراعا داخليا تدعمه قوى خارجية أم ساحة تنافس إقليمي ودولي تستغل فيه الأطراف المحلية؟

فرضية البحث.

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسة مفادها ان تعدد التدخلات الدولية والإقليمية في ليبيا، وتعارض مصالح القوي الخارجية، وارتباط بعض هذه التدخلات بدعم أطراف محلية متنافسة، أسهم في تعقيد عملية بناء المؤسسات السياسية وإطالة امد الصراع، وانعكس بصورة سلبية على فرص تحقيق الاستقرار السياسي، مع بقاء العوامل الداخلية عاملا أساسيا في تفسير الازمة.

اهداف البحث.

يهدف البحث الي:

1. العمل على تحديد التدخل الدولي والإقليمي.
2. التعرف على طبيعة التدخلات الخارجية وإشكالاتها.
3. التعرف على اهم القوي الدولية والإقليمية المتدخلة في الازمة الليبية.
4. معرفة دوافع هذه القوي في تدخلها في الحالة الليبية.
5. تحليل أثر التدخلات على المؤسسات السياسية.
6. دراسة انعكاسات التدخلات على الوضع الأمني.
7. دراسة تأثيره التدخلات الإقليمية والدولية على فرص التسوية السياسية.
8. تحديد العلاقة بين التدخل الخارجي والاستقرار السياسي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الحالة الليبية باعتبارها واحدة من أبرز حالات الازمات السياسية التي شهدت تدخلا دوليا وإقليميا واسعا بعد عام 2011م. كما تكتسب الدراسة أهميتها من محاولة الربط بين التدخل الخارجي والاستقرار السياسي بدلا من الاكتفاء بسرد مواقف الدول المتدخلة.

وتزداد أهمية الموضوع بالنسبة للدراسات السياسية الليبية بسبب استمرار الحاجة الي فهم أسباب تعثر بناء المؤسسات السياسية وتعدد مراكز القوة.

منهجية البحث:

حيث تم اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم لوصف التدخلات الدولية والإقليمية، وتحليل دوافعها وادواتها ونتائجها. كما تم استخدام منهج دراسة الحالة حيث اعتمد البحث على دراسة ليبيا بوصفها حالة الدراسة للتدخلات الخارجية بعد عام 2011م منهج التاريخي

استخدم لتتبع تطور التدخلات الخارجية منذ عام 2011 وربط الاحداث السياسية بتطور مواقف القوي الدولية والإقليمية الي غاية 2026م.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث.

- الحدود الزمنية: نتيجة لطبيعة البحث والتركيز على دراسة التدخلات الدولية والإقليمية في الفترة الزمنية التي اعقبت اسقاط النظام السابق عام 2011م الي غاية 2026م.
- الحدود المكانية: دولة ليبيا

خطة البحث.

تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل الدولي والإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم التدخل الدولي والإقليمي وأشكاله.

المطلب الثاني: طبيعة التدخل الدولي والإقليمي في ليبيا.

المبحث الثاني: التدخلات الدولية والإقليمية السياسية والعسكرية في ليبيا.

المطلب الأول: التدخلات الدولية في ليبيا.

المطلب الثاني: التدخلات الإقليمية في ليبيا.

المبحث الثالث: تطور الصراع الليبي خلال الفترة من (2011-2026 م).

المطلب الأول: الابعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للصراع الدولي في ليبيا.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع التدخل الدولي في الازمة الليبية.

المطلب الثالث: تأثير التدخلات الدولية والإقليمية على الاستقرار السياسي في ليبيا

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل الدولي والإقليمي:

يعكس التدخل الدولي بشكل عام علاقات القوة بين الدول، ويوضح من هم الفاعلين الدوليين على الساحة الدولية، فالدولة القوية، هي التي توظف إمكانياتها وتجعلها على أهبة الاستعداد في حال تعرضت أيا من مصالحها، أو مصالح حلفائها للخطر، كما تختلف دوافع هذه الدول فيما بينها لتحديد سبب اتخاذها لقرارها بتدخلها في شؤون دولة أخرى، فقد يكون تدخل ذلك ناتجا عن دوافع أمنية، أو اقتصادية، أو إنسانية، أو أيديولوجية، أو حتى لتحقيق المكانة الدولية. وبذلك نستطيع القول انه لولا امتلاك الدولة للقوة لما استطاعت أي دولة بالقيام بأي تدخل في شؤون الدول الأخرى ولا حتى التفكير به، حتى ولو تعرضت مصالحها، أو مصالح حلفائها للخطر.

اختلف الباحثون السياسيون، والقانونيون فيما بينهم في تقديم تعريف لمفهوم التدخل الدولي بشكل عام، والتدخل الإنساني بشكل خاص، وكذلك بالنسبة لتحديد الظروف التي يكون التدخل فيها واجبا او حقا بحيث يفرض او يجيز لأي دولة بان تتدخل في شؤون دولة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم التدخل الدولي والإقليمي وأشكاله: أولاً: التدخل الدولي.

ان أي محاولة موضوعية لتحليل التفاعلات السياسية التي تحدث في البيئة المحلية تتطلب معرفة التأثير الذي يحدثه التدخل الخارجي على هذه التفاعلات، وهذا بدوره يتطلب توضيح مفهوم ودلائل ومضامين هذا العامل بشك محدد وقاطع. فالتدخل الخارجي لغويا مفردة مكون من التدخل التي تعني الاقحام في شؤون الغير، ويستخدم التدخل بمعنيين، معني سلبي ويعني الاعتداء والتعرض الي شؤون الغير ومعني إيجابي هو التوسط الخصومات. اما اصطلاحا فهناك العديد من التعريفات التي تناولت هذا المفهوم نورد بعض منها، حيث يعرف كاليري هولستي التدخل الخارجي بانه: جميع الأنشطة الخارجية التي تهدف الي تغيير القادة السياسيين او بناء الدستوري للدولة، اما فينيست فقد أوضح ان مفهوم التدخل الخارجي يكمن في النشاط او السلوك المتخذ من طرف دولة او مجموعة دول او منظمة دولية، وهذا النشاط يتدخل قسرا في شؤون الداخلية لدولة اخري. وهناك من يعرف التدخل الخارجي بانه سلوك غير قانوني موجه لانتهاك سيادة الدولة، وهو سلوك اكرهي تقوم به دولة تجاه دولة أخرى لتفرض عليها اتباع سياسه معينه، ويرى هانت مورجاثان التدخل الدولي بانه عملية عنيفة غير مباشرة تتمثل في العقوبات وضغوط التي تمارسها دولة ما عندما تتدخل في شؤون دولة أخرى بهدف تحقيق مصالحها و أهدافها ويرى عبد الوهاب الكيالي ان التدخل الخارجي هو اقدام دولة علي مساعدة احد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون ان يعتبر عملها دخولا في حالة حرب ويأخذ التدخل اشكال عديدة منها التدخل الاقتصادي والتدخل العسكري و التدخل الدبلوماسي ومن خلال التركيز علي التعريفات السابقة نلاحظ ان هناك جملة من العناصر المشتركة بين كل هذه التعريفات وذلك علي الشكل التالي:

- وجود مصلحة وفائدة ترغب الدولة او مجموعة الدول او المنظمة الدولية في تحقيقها من خلال نشاط او فعل او ممارسة تقوم به دولة او مجموعة دول او منظمة دولية اتجاه الدولة المتدخل في شؤونها.
- وجود طرفين في هذا النشاط أحدهما مؤثر واخر مؤثر فيه.
- هذا التدخل في غالب الأحيان يتم بصورة قسرية وغير قانونية ودون رغبة الدولة المتدخل فيها لأنه ينتهك مبدأ السيادة. [6]

أشكال التدخل الأجنبي:

التدخل السياسي: محاولة دولة أو طرف خارجي التأثير على النظام السياسي لدولة أخرى، سواء الضغط الدبلوماسي، العقوبات أو سرياً التلاعب بالانتخابات، دعم الفصائل السياسية، بهدف تحقيق مصالح سياسية أو استراتيجية.

1. التدخل الاقتصادي: استخدام الأدوات الاقتصادية للتأثير على سياسات الدول المستهدفة دون اللجوء إلى القوة العسكرية، مثل فرض عقوبات اقتصادية، حظر تجاري، تجميد أصول أو استخدام المساعدات الاقتصادية كوسيلة ضغط. تعتمد فعالية هذا التدخل على مدى تأثير الاقتصاد على قرارات الدول المستهدفة، وتستخدم المؤسسات المالية الدولية أحياناً كأدوات ضغط غير مباشرة.
2. التدخل الإعلامي: في عصر تكنولوجيا المعلومات، يمكن للدول التدخل في الشؤون الداخلية من خلال وكالات الأنباء والدراما والسينما لتشكيل الوعي العام والتأثير على القيم والمواقف المجتمعية. يُسهل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية استخدام الاخبار والانتخابات المفبركة التي تهدف إلى التأثير على الهوية والثقافة المحلية.
3. التدخل الإنساني: استخدام القوة العسكرية أو غيرها من الوسائل من قبل دولة أو مجموعة دول لإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان داخل دولة أخرى. ويشمل ذلك المساعدات الإنسانية والضغط السياسي والاقتصادي. ويهدف إلى حماية السكان من المعاناة واسعة النطاق، وغالباً ما

يُنْفَذ تحت الغطاء القانوني للأمم المتحدة، عل الرغم من الجدل الدائر حول شرعيته وحدوده. في مناطق الفراغ.

4. التدخل العسكري: يُعدّ هذا التدخل من أبرز أدوات السياسة الخارجية للقوى الكبرى، وخاصةً الأممي أو النزاعات الأهلية. ينقسم التدخل إلى :أ-مباشر: عمل عسكري قتالي، فردي أو ضمن تحالف، كما حدث في التدخل الدولي في ليبيا عام 2011م بذريعة حماية المدنيين ب-غير مباشر: مساعدات عسكرية وإرسال خبراء ومدربين. ويُعتبر هذا التدخل وسيلة طويلة الأمد للتأثير على توازن القوى الداخلية، وهو أكثر قبولاً قانونياً وسياسياً.[11]

المطلب الثاني/ طبيعة التدخل الدولي والإقليمي في ليبيا:

على الرغم من أن التدخل الخارجي يثار حوله جدل كبير واسع في العالم الخارجي، إلا أنه في العالم العربي يأخذ طابعاً مميزاً، حيث إن التدخل الخارجي يعيد إلى الأذهان صراع القوى الاستعمارية على مناطق النفوذ في المنطقة العربية، والتي تعتبر أصلاً أحد أبرز أسباب النزاعات في المنطقة العربية؛ فالدول الغربية لم تخف رغباتها في الحفاظ على مصالحها في العالم العربي، وبالتالي كانت دائماً تحافظ على علاقات مع جهات معينة، أو مع دول معينة في الإقليم، كما أن الدول الغربية دائماً شجعت على الصراعات البينية والجهوية في العالم العربي بهدف عدم الاستقرار والسيطرة على خيارات العالم العربي، لذا لطالما تم النظر إلى العلاقة مع العالم الغربي على أنها علاقة خارج إطار الوطنية في العالم العربي. بعيد اندلاع ثورات "الربيع العربي" ثار جدل كبير في العالم العربي حول الاستعانة بالعالم الخارجي للتخلص من بعض الأنظمة الدكتاتورية، فهناك من عارض الاستعانة بأي شكل كونها ستقود إلى استجلاب الاستعمار للمنطقة من جديد، وهناك من أيد الاستعانة مسترشداً بقاعدة أنه لا يمكن التخلص من الدكتاتورية المتجذرة في الأنظمة العربية إلا بقوة خارجية، وتم ذلك من خلال الاستعانة[3].

بالمؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن؛ افضت التحولات التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 الي انتقال الصراع من نطاقه الداخلي الي نطاق أكثر تعقيداً، نتيجة دخول مجموعه من القوى الدولية والإقليمية على خط الازمة، وتباين مواقفها تجاه أطراف الصراع واهداف التسوية السياسية. ولم يعد مسار الازمة الليبية محكوماً فقط بالتفاعلات بين القوى المحلية، بل أصبح مرتبطاً بصورة وثيقة بتعارض المصالح الخارجية، والتنافس على النفوذ، والمصالح الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية.

وتتضح خصوصية الحالة الليبية في ان التنافس الخارجي لم يجري في بيئة دولة مستقرة ذات مؤسسات موحدة، وانما في بيئة اتسمت بالانقسام السياسي والأمني، وتعدد مراكز القوة، وانتشار الجماعات المسلحة، وهو ما وفر للقوى الخارجية مساحات واسعة للتأثير في مسار الاحداث.

• تحولات البيئة الليبية بعد عام 2011م وبروز التدخل الدولي والإقليمي:

ليبيا التي شهدت حملة دولية للخلاص من العقيد القذافي لم تسلم هي أيضاً من هذه الحملة، إذ وجدت نفسها أمام تدخلات إقليمية ودولية هائلة لم تتوقف بمقتل القذافي فحسب، بل استمرت وتعاضمت بنشوب حرب في الداخل الليبي بين جماعات مسلحة متعددة المشارب، وبذلك وقعت ليبيا ضمن الاستقطابات الإقليمية والدولية حملت معها تعقيدات عسكرية وسياسية وأمنية، وفي خضم الخلافات التي ظهرت بين مختلف المناطق والجماعات والفئات وضعف سلطة " المجلس الوطني الانتقالي" في السيطرة على هذه الخلافات، تحولت دولة النفط إلى وقود مشتعل، أعلنت على إثره القوى الخارجية الكبرى أنها تسعى لإطفائه في حين استمرت في عباءة الاعتبار الإنسانية من التدخل، وأخفت جملة المكاسب الاستراتيجية والاقتصادية من تدخلها في ليبيا الثورة.[3]

شكل عام 2011م نقطة تحول أساسية في تاريخ الدولة الليبية المعاصر، إذ أدت الثورة الليبية وسقوط نظام معمر القذافي الي انهيار البنية السياسية التي حكمت البلاد لعقود، دون ان يصاحب ذلك بناء توافق سياسي ومؤسسي قادر علي استيعاب القوى الجديدة وإدارة التنافس بينها. ولم يكن غياب التوافق السياسي مجرد مشكلة داخلية، بل أصبح مدخلا لتزايد التدخلات الخارجية. فمع ضعف مؤسسات الدولة

وتعدد القوى المسلحة، أصبح لكل طرف ليبي تقريبا إمكانية بناء علاقات خارجية مع قوى تسعى الي تحقيق مصالحها داخل ليبيا.

وقد ساعد ذلك علي تحول الازمة الي صراع متعدد المستويات: صراع داخلي بين القوى السياسية والعسكرية الليبية، ثم تدخل اقليمي من خلال دعم أطراف ليبية مختلفة، ثم تنافس دولي نتيجة دخول القوى الكبرى والدول الأوروبية في حسابات الازمة. وبذلك أصبحت ليبيا ساحة تتقاطع فيها اعتبارات الامن القومي والمصالح الاقتصادية والطاقة والهجرة والنفوذ الجيوسياسي. وتظهر الدراسات ان الازمة لم تعد مجرد صراع داخلي، بل أصبحت مرتبطة بتشابك المصالح الدولية والإقليمية، والتدخلات العسكرية، والصراع على الموارد، والتنافس الجيوسياسي، وانتشار المرتزقة.[12]

كلما تعددت القوى الخارجية واختلفت مصالحها اتجاه الازمة الليبية، ازدادت صعوبة انتاج تسوية سياسية موحدة، وأصبحت البيئة الليبية أكثر عرضة لاستمرار الانقسام والتنافس.

المبحث الثاني: التدخلات الدولية والإقليمية السياسية والعسكرية في الازمة الليبية.

تعد التدخلات الدولية والإقليمية في ليبيا من أبرز العوامل التي ساهمت في تعقيد الازمة الليبية منذ عام 2011م، فقد أدت الإطاحة بنظام معمر القذافي الي فراغ سياسي وأمني، مما أتاح المجال للتدخل الخارجي من قبل دول ومنظمات اقليمية ودولية. يشمل هذا التدخل مجموعة من العمليات العسكرية والسياسية التي تستهدف تأجيج النزاع او محاولة فرض الاستقرار، بحسب مصالح كل طرف. تعتبر ليبيا بموقعها الجغرافي استراتيجي ومواردها الطبيعية الغنية، ساحة صراع بين القوى الكبرى في المنطقة، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني والإنساني.[5]

تدخلت الدول الغربية في ليبيا تحت مظلة حماية المدنيين وتلي ذلك تدخلات متعددة من الدول الإقليمية حيث تباينت المواقف بين الدول العربية. وبالتالي يمكن فهم الازمة الليبية دون نظر في تأثير التدخلات الدولية والإقليمية، ان معالجة الوضع في ليبيا تتطلب تعاوناً دولياً حقيقياً يهدف الي تحقيق السلام والاستقرار، بعيداً عن المصالح السياسية الضيقة. ومن خلال هذا المبحث سيتم تطلق الي المواقف الدولية والإقليمية من خلال والمطالب التالي.

المطلب الاول: التدخلات الدولية في ليبيا

توسع نطاق حضور القوى الدولية في الساحة الليبية، بأهداف وأسباب مختلفة وراء تدخلها. تندرج هذه المواقف والرؤى والمصالح بين الدول الكبرى والإقليمية بشأن الملف الليبي ضمن فئات مثل ضمان الفوائد الاقتصادية، ومعالجة مخاوف الأمن القومي، والسيطرة على الحدود ووقف تدفق المهاجرين، وضمان استمرار صادرات النفط.

وقد حددت هذه المصالح موقف كل دولة في دعم أطراف النزاع في ليبيا، حيث سعى بعضها إلى السيطرة على حقول النفط واستغلال السوق، بينما ركز البعض الآخر على تأمين العقود والصفقات أو معالجة مخاوفهم الأمنية القومية.

اولاً: التدخل الفرنسي

كانت فرنسا اول الدول اعترافاً بالمجلس الانتقالي الليبي وأكثره لفرنسا حماساً لدعم الثورة واسقاط القذافي، لكنها لم تكن الأكثر حماساً لدعم عملية الانتقال السلمي، وبناء مؤسسات الدولة، فقد شهدت مرحلة ما بعد سقوط القذافي وحتى عام 2015م غياباً شبه كامل لفرنسا لتعود لاحقاً من الباب الخلفي من خلال دعم خليفة حفتر عسكرياً ولوجستياً.

قدمت فرنسا الدعم لـ خليفة حفتر بعد اطلاق حفتر عملية الكرامة تحت شعار محاربة الإرهاب، حيث اوفدت الاستخبارات الفرنسية مستشارين الي بنغازي من اجل مساعدة حفتر في تخطيط الهجمات، والعمل علي تزويده بالمعلومات، كما ساهم المستشارون العسكريون الفرنسيون عام 2016م في بناء حفتر لقوات عسكرية بالاعتماد علي الوحدات العسكرية التي كانت تتبع لنظام معمر القذافي سابقاً. وتنازلت المؤسسات

علي وجود وحدات عسكرية فرنسية مساندة لحفتر علي الأرض، وكان أبرزها فرار 13 خبيراً عسكرياً فرنسياً من قاعدة الوطية في شهر إبريل عام 2019م بعد تعرضها لهجوم من قوات حكومة الوفاق، ثم لاحقاً العثور علي صواريخ مضادة للدروع من طراز جافلين الأمريكية في مدينة "غريان جنوب طرابلس"، تم بيعها في وقت سابق لفرنسا، لتعترف وزارة الدفاع الفرنسية ان وحدة عسكرية كانت في "غريان" من أجل مكافحة الإرهاب، وتري فرنسا في اللواء الليبي حفتر انه شخص قوي قادر علي ضبط الامن في ليبيا، بالإضافة الي انها ستتمكن من خلال علاقاتها الوطية معه من الحصول علي امتيازات بما يخص استخراج النفط وعقود الاستثمار. [15] ولا تقف الأهداف الفرنسية في النفط والغاز الليبي عند الحصول على النسبة الأعظم من صادرات النفط الليبي، حيث كانت تحصل قبل الثورة على 17% من هذه الصادرات، ارتفعت بعدها إلى نحو 33% منها، وتستهلك المحروقات في فرنسا نحو 99% من وارداتها من النفط الليبي. ولكن أيضاً، يبرز هدف آخر، وهو الاستثمارات الضخمة للشركات الفرنسية في قطاعي النفط والغاز في ليبيا، فعلى سبيل المثال تستحوذ شركة توتال من حقوق التنقيب عن النفط على 75% من حقل الجرف، 30% من حقل الشرارة، 24% من حقل قاع مرزوق، 16% من حقل الواحة. كما حصلت "توتال" على 16.33% من شركة الواحة، وهي أهم شركة نفطية في ليبيا، كما تسعى فرنسا نحو أن تكون لها حصة من عمليات إعادة الإعمار التي يمكن أن تشهدها ليبيا بعد استقرار الأوضاع الأمنية فيها، والتي قدّرت الحكومة الفرنسية في عام 2011 أن ليبيا تحتاج نحو 200 مليار دولار لإعادة الإعمار، بينما قدّرتها الحكومة البريطانية بنحو 320 مليار دولار، وهي أرقام تضاعفت بعد عمليات التخريب والتدمير الشامل التي تعرّضت لها الدولة الليبية خلال السنوات التسع الماضية. ويزيد من أهمية هذا الهدف التنافس الفرنسي مع تركيا في مشروعات إعادة الإعمار، وخصوصاً أن تركيا لها نحو 18 مليار دولار عالقة في ليبيا، فقد كانت قد وقعت مع نظام القذافي استثمارات مشتركة في البنية التحتية بنحو 24 ملياراً. ومع توتر العلاقات الفرنسية التركية على المسرح الليبي، ستكون فرنسا أكثر حرصاً على تعظيم حصتها في عمليات إعادة الإعمار. ثالثاً، سعي فرنسا نحو تأمين مصالحها الاقتصادية في دول الساحل والصحراء، والتي تقع على الحدود الجغرافية الليبية، مثل تشاد والنيجر ومالي والجزائر، ففرنسا تسيطر على النسبة الأعظم من عمليات التبادل التجاري مع هذه الدول، كما تهيمن على ثرواتها الطبيعية، مثل اليورانيوم في النيجر والذهب في مالي، بجانب استثماراتها الضخمة في قطاعي النفط والغاز في جنوب الجزائر على الحدود المشتركة بين ليبيا والجزائر. كذلك كان من أهداف التدخل العسكري المباشر لقوات حلف الناتو في ليبيا في 2011، بقيادة فرنسا، وقف التمدد الاقتصادي الصيني في منطقة شمال أفريقيا، والساحل والصحراء، وخاصة في قطاع الإنشاءات والصادرات الرخيصة، وكذلك البنى التحتية، والنفط، حيث كانت الصين من أهم الشركاء الاستراتيجيين لنظام القذافي [16].

ثانياً: التدخل الإيطالي

الي جانب فرنسا، تبرز إيطاليا كأحد أبرز الفاعلين والناشطين في الازمة الليبية. تهدف إيطاليا من تدخلها الي الحفاظ علي مصالحها المتعددة في ليبيا: فهي تتأثر بشكل كبير بموجات الهجرة غير الشرعية وعمليات التهريب التي تنطلق من السواحل الليبية، كما ان لديها طموحات في استغلال الثروات الليبية، حيث تعد شركة (إيني) الإيطالية واحدة من اكبر الشركات المستثمرة في حقول النفط والغاز الليبي. بالإضافة الي ذلك، ترتبط ليبيا بإيطاليا من خلال خط لنقل الغاز يعرف باسم (السيل الأخضر)، والذي يساهم بنسبة تصل الي 15% من احتياجات إيطاليا من الغاز. منذ عام 2012، اتجهت إيطاليا لدعم حكومة طرابلس، وفي عام 2014م، أدت عمليات اللواء خليفة حفتر الي تقليص نفوذ الحكومة في منطقة الهلال النفطي وسط البلاد. إثر ذلك تصاعدت التوترات بين إيطاليا وفرنسا سياسياً ودبلوماسياً، حيث اتهمت إيطاليا فرنسا بشكل مباشر بدعم العمليات العسكرية، وذهب وزير الداخلية الإيطالي، ماتيو سالفيني، الي حد اتهام فرنسا في تصريح له بتاريخ 22 كانون الثاني (يناير) 2019م بدور تخريبي في ليبيا يهدف الي الاستلاء علي ثرواتها. سعت إيطاليا في تعزيز مصالحها في الغرب الليبي واستغلال علاقاتها السياسية للدخول في سوق

الاستثمار، وعززت تواجدتها بعد توقيع اتفاق (الصخيرات) في شمال غرب وجنوب غرب ليبيا من خلال دعمها لحكومة الوفاق عسكريا وسياسيا، بهدف تأمين استمرارية تدفق النفط والغاز الطبيعي عبر شركة ايمي. وقد وضع هذا التقارب مع حكومة الوفاق الوطني إيطاليا في مواجهة مباشرة مع فرنسا، التي دعمت اللواء خليفة حفتر، مما أسفر عن نشوء التنافس الثنائي بين الدولتين الأوروبيتين علي الساحة الليبية. ومع تولي حكومة جديدة برئاسة جوزيبي كونتي في 2018م، خلفا لرئيس الوزراء السابق باولو جينتينوني، بادرت إيطاليا الي تنظيم مؤتمر دولي بشأن ليبيا في 12 و13 نوفمبر 2018م في مدينة باليرمو الإيطالية، بمشاركة ممثلين عن 30 دولة، منها الجزائر، مصر، المغرب، تونس، فرنسا، ألمانيا، تركيا، الولايات المتحدة، هدفت الحكومة الإيطالية من هذا المؤتمر الي تقليص النفوذ الفرنسي الذي حاول الاستفراد بمسار الحل السياسي الليبي والذي قاده الرئيس ماكرون في مؤتمر باريس في ايار (مايو) 2018م خلص مؤتمر باليرمو الي التشديد علي رفض الحل العسكري والاعتماد اتفاق الصخيرات كإطار وحيد للتحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا.

بنت إيطاليا نهجا سياسيا ويتمثل في السير في الفلك الأوروبي والأمريكي في تعاطيها مع الأزمة الليبية، فالتقارب الجغرافي بين إيطاليا وليبيا سهل إيجاد تعاون مشترك في العديد من المجالات الاقتصادية والأمنية، فاستخدمت قواها العسكرية إسقاط القذافي، وكذلك الإسهام فيما يتعلق بالأوضاع الليبية الداخلية، وكيفية التواصل لحل ذلك الصراع، معتمدة على محورين رئيسيين وهما: ملف الطاقة، وملف الهجرة غير الشرعية. فإيطاليا تسعى ألي ان تبقى الفاعل الرئيس في الازمة الليبية، من خلال دعم الحكومة الشرعية آنذاك (حكومة الوفاق)، بإرسال السفن الحربية إلى السواحل الليبية للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، أو عبر التحرك الدبلوماسي في أروقة الاتحاد الأوروبي أو عبر استضافتها مؤتمر باليرمو حول الأزمة الليبية، وذلك كضرورة لتسهيل العملية السياسية والمتمثلة في الإجراءات ا لدستورية الخاصة بانعقاد الانتخابات البرلمانية والرئاسية [7].

ثالثا: التدخل الروسي.

منذ اندلاع أحداث 2011 وسقوط النظام الحاكم أصبحت ليبيا مسرحا للتدخلات الخارجية، وفي مقدمتها التدخل الروسي الذي اكتسب ابعادا متصاعدة مع تعقد المشهد السياسي والأمني، فقد رات موسكو في الفراغ السياسي الليبي فرصة لإعادة حضورها في شمال افريقيا بعد غياب طويل، من خلال الانخراط في الملف الليبي بأدوات متعددة شملت الدعم العسكري غير المباشر عبر شركات امنية خاصة مثل "فاغنر" والتدخل الدبلوماسي، وكذلك السعي وراء مصالح اقتصادية متعلقة بالطاقة وإعادة الاعمار، وقد جاء هذا التدخل في إطار تنافس دولي محتدم مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حيث اعتبرت روسيا ليبيا نقطة استراتيجية لتعزيز نفوذها في البحر المتوسط، وضمان موطئ قدم للتأثير في افريقيا، والساحل الافريقي، بمسعي أوسع لإعادة تشكيل موازين القوي الدولية، وتأكيد دور روسيا كفاعل رئيسي في الازمات الإقليمية. فمن ابرز الدوافع التي تحرك روسيا هو الموقع الجغرافي لليبيا، فبالبلاد تمثل حلقة وصل بين شمال افريقيا وجنوب أوروبا، وتشرف علي شريط ساحلي واسع في قلب المتوسط، امتلاك موسكو نفوذا في ليبيا يعادل التحكم في بوابة استراتيجية تتيح لها مراقبة طرق الملاحة الدولية بين قناة السويس والموانئ الأوروبية، كما تنتظر روسيا الي ليبيا كموطئ قدم يفتح لها أبواب القارة الافريقية، فمن خلال الأراضي الليبية، يمكن لموسكو دعم تمددها نحو منطقة الساحل والصحراء حيث برز دورها في مالي و افريقيا الوسطي والنيجر وغيرها. [6]

فانخرطت روسيا في الاحداث الليبية خاصة في ظل الصراعات بين الأطراف المتنازعة وعمدت الي دعم طرف علي الاخر بأرسال قوات امنية تساعد الجانب الليبي في الشرق الليبي، وجاء هذا بعد محاولة روسيا بدل جهود دبلوماسية لحل الازمة الليبية، فأوفدت في يونيو 2011م السيد ميخائيل مارغ يلوف بوصفه مبعوثا خاصا الي ليبيا لكن الجهود الدبلوماسية لم تتوصل الي أي حلول لان الولايات المتحدة كانت تشترط تنحي القذافي وروسيا لا يروق لها ذلك، وبعد ظهور ملامح انهيار حكم القذافي اجرت روسيا مفاوضات

مع المجلس الانتقالي توصلت الي الاعتراف به ممثل شرعي وصيف للشعب الليبي في سبتمبر 2011م بغية المحافظة علي العقود الموقعة بين البلدين بعد سقوط النظام. الا انه مع تعمق الازمة الأمنية وتصادم التنافس الدولي، بدأت روسيا توظف أدوات غير تقليدية أكثر تأثيراً، أبرزها الدور المتنامي لمجموعة فاغنر وغيرها من الفاعلين غير الرسميين، اتخذ هذا التدخل اشكالا متعددة من تقديم الاستشارات والتدريب الي المشاركة المحدودة في العمليات الميدانية، وبذلك انتقلت موسكو من مجرد لاعب اقتصادي ودبلوماسي الي طرف يمتلك أوراقا عسكرية علي الارض، بصورة غير معلنة رسميا. وفي عام 2019م شوهد ذروة الحضور الروسي المباشر في النزاع الليبي، خاصة مع اندلاع هجوم قوات حفتر علي العاصمة طرابلس، انخرطت عناصر فاغنر بشكل ملحوظ في العمليات العسكرية، وقدمت دعما لوجستيا وتسليحيا وتقنيا ساعد في تعديل موازين القوة مؤقتا، والهدف الاستراتيجي لروسيا كان الحصول على شريك محلي يضمن لها نفوذا في المؤسسات المستقبلية، إضافة الي السيطرة غير المباشرة على موارد النفط والموانئ الاستراتيجية.

المطلب الثاني: التدخلات الإقليمية في ليبيا.

اولا: التدخل التركي.

كان التدخل التركي في ليبيا مدفوعاً بمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الاعتبارات السياسية والاقتصادية. دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها دولياً، وسعت إلى ترسيخ موطئ قدم لها في شمال أفريقيا. وبينما رأى البعض أن دوافع تركيا نابعة من رغبتها في الحصول على النفط، فإن... كما لعبت أهداف أوسع نطاقاً للسياسة الخارجية دوراً في ذلك؛ إذ سعت أنقرة إلى مواجهة نفوذ خصومها وإقامة علاقة مستقرة مع أوروبا عبر وسائل تأثير متنوعة. وأنظر إلى التدخل التركي أيضاً باعتباره محاولة لمواجهة التحالف القائم في شرق البحر المتوسط بين كل من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل. وقد مثل توقيع مذكرة تفاهم مع فايز السراج -ممثلاً لحكومة الوفاق الوطني- بداية انخراط تركيا في الصراع الليبي.

[8]

ثانيا: التدخل المصري:

لقد عملت مصر للحفاظ على كيان الدولة الليبية الموحد كدولة وطنية، لذا نجدها تعمل على إيجاد أي تسوية، يكون منطقتها تمثيل كافة الليبيين في رسم مستقبلهم، حيث حرصت بكل مجهوداتها في حل الأزمة الليبية على أن تكون الحلول نابعة من عدة مرات وفودا ممثلة للقوى الاجتماعية الأطراف والمؤسسات الليبية، لذا استضافت كالمقابل والمجالس الاجتماعية الليبية، ومؤسسات كالبرلمان الليبي والجيش الوطني وحكومة الوفاق، وأكدت مصر خلال كل اللقاءات على ضرورة تفعيل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين البلدين وتبادل زيارات الوفود الرسمية والشعبية لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات. كما سعت مصر للعب دور الوسيط بين الأطراف الليبية لمناقشة مخرجات الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات بالمغرب برعاية الأمم المتحدة، والعمل على تطبيقها بشكل توافقي، خاصة بما يتعلق بالإجراءات القانونية والدستورية لشرعنة حكومة الوفاق الوطني. كما شاركت مصر في الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية دول الجوار الليبي، في تونس، الذي ضم وزير خارجية تونس والجزائر، لتنسيق الجهود والعمل على وضع حد للأزمة الليبية، ولتنفيذ المبادرة التونسية الخاصة بالوضع في ليبيا. كما شاركت في "مؤتمر برلين حول ليبيا"، وبمشاركة عدد من رؤساء الدول الإقليمية والذي كان هدفه إطلاق عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، تفضي إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وتشكيل حكومة موحدة. وفي 21/ 10/ 2021م شاركت مصر في مؤتمر دعم استقرار ليبيا في طرابلس مع ممثلين عن حكومات بالمنطقة العربية، وأكدت على منع التدخلات الأجنبية في الشأن الليبي، والعمل على إجراء الانتخابات المقررة في موعدها المقرر 24 ديسمبر الماضي، ولا تزال إلى الآن تعمل على إيجاد أرضية مشتركة بين الليبيين تهدف لمساعدتهم، للتوصل إلى رؤية وطنية متكاملة، و تعالج الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية التي تعاني منها ليبيا منذ سنة 2011م، حيث أكدت على أنها مستمرة في جهودها بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لخروج جميع القوات الأجنبية العسكرية والمسلحة من ليبيا، بما يسهم في استعادة أمنها

واستقرارها وسيادتها، وتقريب وجهات النظر بين كافة الأطراف الليبية. منذ بداية الأزمة الليبية في فبراير سنة 2011م، حرصت مصر على الانخراط في مسارات الحل وجهود خفض التصعيد بين الأطراف الليبية، فضال عن مساعيها لحشد التأييد الدولي نحو موقف إيجابي للتصدي لخطر التنظيمات الإرهابية التي اتجهت نحو تحويل ليبيا إلى قاعدة عمليات أنشطتها في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط. لكل ما ووفقا ذكرناه، تمثل ليبيا للجانب الأمني المصري، أولوية لدى صانع القرار، وأهمية كبيرة لأنها تشترك مع مصر في حدود طويلة، مما يربط عليها، وعلى سيادتها عدة تحديات، فضال عما يمثلته استمرار الصراع من إعادة تموضع تنظيمات المقاتلين من الجماعات الهاربة من ساحات القتال الخارجية كسوريا والعراق على أمن مصر القومي. [9]

لقد هدفت مصر في كل تحركاتها الماضية إلى إنهاء معاناة الشعب الليبي، واستعادة استقراره في كل مجالات الحياة، حيث مثل إعلان القاهرة (24) كخارطة طريق شاملة متكاملة لحل الأزمة الليبية، كما يعكس الموقف المصري الداعم لليبيا وشعبها، والذي يؤكد على أن الحلول السلمية هي السبيل للخروج من الأزمة، والحفاظ على الأراضي الليبية وثرواتها التي هي ملك للشعب الليبي، وبهذا أصبح الموقف المصري مقبولا ومدعوماً من كافة المكونات الليبية، بالإضافة للدول الأخرى الحريصة على استقرار ليبيا، حيث وظفت القاهرة رؤيتها للمشهد الليبي لصياغة إطار فعال تبنته البعثة الأممية، لإعادة إطلاق مسارات التسوية، لتصبح القاهرة أكثر الأطراف القادرة على الاتصال بكل القوى الليبية لصياغة نسق توافقي يقرب اختلاف الرؤى بينهم

ثالثاً: تدخل الجزائر وتونس

لعبت الدولتان المتاحمتان للحدود الغربية لليبيا دور الوسيط في الأزمة الليبية، دون الانخراط في تقديم دعم عسكري لأي من أطراف الصراع. ومع ذلك، فقد قدمتا الدعم السياسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، ونجحتا في فرض حضورهما كوسيطين، وذلك في ظل انتخاب رئيسين جديدين للبلدين وتعزيز العلاقات السياسية بينهما. ومن ناحية أخرى، كانت المكاسب الاقتصادية التي جناها البلدان من دور الوساطة محدودة ومتناقصة؛ إذ اقتصرَت الفائدة على امتلاك شركة النفط الجزائرية "سوناطراك" لعقد امتياز لاستخراج النفط بالقرب من الحدود الجزائرية-الليبية. غير أن المكسب الأهم للرئيسين الجزائري والتونسي من هذا الانخراط تمثل في تعزيز حضورهما وتنشيط دبلوماسية بلديهما، بعيداً عن حالة الركود التي عانت منها في السنوات السابقة. وقد أثمرت هذه الجهود سريعاً، حيث تسابق وزراء خارجية دول مؤثرة في الشأن الليبي لزيارة الجزائر ولقاء الرئيس تبون أو مسؤولين في إدارته سعياً للتسيق معهم. [8]

رابعاً: التدخل القطري.

قدمت قطر كغيرها من الدول الإقليمية والدول حلف الناتو، الدعم المادي والعسكري للمعارضة الليبية إبان أحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011م، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وسقط النظام السياسي الليبي في 10/ 20 من العام ذاته، عبر أمير قطر عن شكره وامتنانه للحلف الأطلسي عن العمل الذي قام به في ليبيا وافضي الي اسقاط نظامها السياسي قائلاً: (لولا الناتو ما تمكنا من تحرير شعب ليبيا). ونتيجة انهيار مؤسسات الدولة الليبية وانتشار كبير لسلح فيها، وهو امر غير معهود من قبل، تعالت الأصوات المطالبة بتجميع السلاح الذي وصل الي كل منزل في ليبيا، وتسليمه الي الجهات الأمنية في الدولة، فظلا عن المخازن التي ضرب العديد منها من قبل حلف الناتو، وتركت اخري للنهب والسرقة من قبل المجموعات المجهولة والعبارة للحدود، الا ان التدخل القطري افشل تلك المطالبات بحجة الحفاظ علي الثورة، وضمان مشاركة الثوار في القرار السياسي. لقد أسهما انتشار السلاح في انتشار الجريمة والاقتتال بين أبناء الشعب الواحد ناهيك عن التهجير مدن بأكملها بسبب هذا الاقتتال، حتى ان الأجهزة الأمنية المسؤولة عن تحقيق الامن والاستقرار وبث الطمأنينة بين المواطنين وقفت عاجزة عن إيجاد حل ناجح لتلك المعضلة. [10] التدخل القطري لاعب صغير في مسرح كبير" هكذا وصفها مركز كارنيغي للشرق الأوسط، قطر الدولة الخليجية الصغيرة تصدرت المشهد الليبي بشكل أكثر خصوصية عن قريناتها في مجلس التعاون الخليجي

، ولعل تسلمها الرئاسة الدورية للجامعة العربية في العامين 2011 - 2012 جعلها أكثر جراءة في طرح مواقفها آنذاك، فمُنذ اجتماع وزراء الخارجية العرب دفعت قطر بدبلوماسية شديدة الثقة الجامعة العربية لفرض منطقة حظر جوي على ليبيا حصدت نتيجته تصويتاً يدعم القرار بالإجماع، كما سعت لتعليق عضوية ليبيا في جامعة دول العربية ونجحت بذلك أيضاً. تدخلت قطر بالثورة الليبية مبكراً وكان تدخلها على الصعيدين المباشر وغير المباشر، فقد شنت مقاتلات ميراج القطرية غارات جوية مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، سقطت نتيجته النظام الليبي بسقوط رأس الحربة معمر القذافي، إلى جانب توظيف الإعلام لدعم الثوار والدعاية لتوجهاتهم عبر قناة ليبيا تي في ومقرها قطر، علاوة عن دور قناة الجزيرة وتدخلها في ثورة ليبيا، ومن المعلوم أن قطر هي أول دولة عربية تعترف بالمجلس الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي، وقد تمكن محمود جبريل - رئيس المجلس الانتقالي - من خلال إقامته في قطر فترة الثورة من إدارة الثورة والبلاد من الدوحة بدلاً من بنغازي، ما أتاح الفرصة لقطر أن تتدخل بسهولة أكثر، كما أمدت المعارضة الليبية بمساعدات مالية وصلت قيمتها لأكثر من 400 مليون دولار، وأمدتها أيضاً بالمياه والسلع الأساسية وغاز التدفئة، وعملت على تسويق النفط الليبي الخاضع لسيطرة المعارضة والجماعات المتمردة على النظام. [12]

لم يكن سقوط النظام اذن نهاية للأزمة وإنما شكّل بداية لمسار جديد اتسم بتعدد القوى السياسية والعسكرية وتراجع قدرة مؤسسات الدولة على فرض سلطتها. ومن هنا يطرح هذا المسار تساؤلات شتى لعل أهمها كيف تحولت الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011 من نقطة إعادة بناء الدولة الليبية إلى أزمة سياسية وعسكرية ومؤسسية ممتدة؟

المبحث الثالث: تطور الصراع الليبي خلال الفترة من (2011-2026م).

سقوط النظام وبداية تفكك الدولة: 2011-2014.

شكّل سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011 نقطة تحوّل في تاريخ ليبيا، لكنه ترك وراءه فراغاً سياسياً وأمنياً عميقاً. بعدما انهارت مؤسسات النظام الأمنية والعسكرية من دون وجود قوة مركزية قادرة على احتكار السلاح وفرض سلطتها على مختلف أنحاء البلاد برز السؤال حول الجهة القادرة على ملء الفراغ الذي خلفه النظام في وقت احتفظت فيه عشرات التشكيلات والفصائل المسلحة بنفوذها وسلاحها، وقد حذرت تحليلات في تلك الفترة من احتمال تحوّل التنافس بين الفصائل إلى اقتتال داخلي، خاصة و أنها أصبحت تتصرف بدرجة كبيرة من الاستقلالية عن السلطة المركزية، وهو ما خلق حالة من الفوضى لتصبح القوة المسلحة إحدى الأدوات الرئيسية لتحديد موازين النفوذ داخل البلاد وهو ما جعل الانتقال السياسي شديد الهشاشة.

فشل الانتقال السياسي:

في محاولة لبناء مؤسسات دولة جديدة وارساء نظام سياسي قائم على الانتخابات تولى المجلس الوطني الانتقالي إدارة المرحلة الأولى قبل أن يجري مجلس من المعارضين اقتراحاً لانتخاب مؤتمر وطني عام سنة 2012 الذي كان يفترض أن يقود البلاد نحو صياغة دستور دائم وإقامة مؤسسات مستقرة إلا أن المؤتمر واجه منذ البداية صعوبات عميقة، أبرزها ضعف سلطة الدولة في مواجهة الجماعات المسلحة التي رسلت وجودها، حينها، اخذت بزمام السلطة وبذلك ظل نفوذ الفصائل المسلحة عائقاً أمام ترسيخ سلطة الدولة.

وخلال 2013 استمرت الاضطرابات الأمنية وتعثرت محاولات دمج التشكيلات المسلحة في مؤسسات الدولة ويعود ذلك إلى اشتداد بأس الفصائل المسلحة الى درجة محاصرتها للمباني الحكومية ومنها مهاجمة القنصلية الأمريكية في بنغازي التي أسفرت عن مقتل السفير وفي المقابل تزايدت الانقسامات داخل المؤتمر الوطني العام إلى جانب تأجيل الانتخابات وهو ما جعل ثقة المواطنين في المؤتمر الوطني العام تتراجع بشكل عمق هشاشة المرحلة الانتقالية.

وفي سنة 2014 أُجريت انتخابات مجلس النواب غير أن المؤتمر الوطني العام رفض نتائجها، كما أن هذه النتائج تزامنت مع اندلاع صراع مسلح واسع أدى إلى انقسام سياسي ومؤسسي، فقد تم تشكيل حكومة مدعومة من الجماعات المسلحة في الغرب، في المقابل انتقل البرلمان المنتخب الجديد إلى طرابلس في الشرق لدعم حكومة منافسة وهي حكومة خليفة حفتر القائد العسكري السابق، الذي جمع عدة فصائل مسلحة تحت مسمى الجيش الوطني الليبي وهو ما مهد لظهور سلطات متنافسة لتنتقل البلاد من مرحلة انتقالية مضطربة إلى حالة واضحة من الانقسام السياسي والعسكري تمثل مرحلة جديدة من الأزمة الليبية.

تحول الانقسام إلى صراع على الدولة: 2014-2020

دخلت ليبيا منذ عام 2014 مرحلة جديدة من أزمتها السياسية والأمنية اتسمت بانقسام مؤسسات الدولة وظهور سلطات ومراكز قوة متنافسة في شرق البلاد وغربها بالتوازي مع سيطرة قوى مسلحة مختلفة على مناطق متباينة بما جعل الدولة عاجزة عن فرض سلطة مركزية موحدة.

دولتان داخل دولة ومراكز قوى متعددة:

شهدت هذه المرحلة انقسام للسلطات السياسية أضعف الدولة، وفسح المجال لعدد التجاوزات أبرزها استغلال تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف بداعش حالة الفوضى ليسيطر على مدينة سرت مسقط رأس القذافي والواقعة في الوسط، وقد بدأ التنظيم بتعزيز وجوده داخل المدينة مستفيداً من ضعف القوى المحلية وانقسامها، وبحلول أوت 2015، كان داعش قد فرض سيطرته على كامل المدينة ثم وسع نفوذه على الساحل المحيط بها جاعلاً من سرت مركزاً لبناء سلطة موازية، وهو ما حول ليبيا إلى ساحة أكثر تعقيداً للصراع. وقد شكّل تمدد التنظيم وتزايد خطر الجماعات المسلحة مؤشراً على خطورة استمرار الانقسام إذ باتت مواجهة التهديدات الأمنية رهينة وجود سلطة سياسية وأمنية أكثر توحيداً وفي هذا السياق تكثفت الجهود الأممية الرامية إلى إنهاء الانقسام وأسفرت في ديسمبر 2015 عن توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات، الذي أرسى إطاراً لتشكيل حكومة الوفاق الوطني وتوحيد المؤسسات غير أن الاتفاق، رغم كونه محاولة لإعادة بناء سلطة مركزية لم يمهّد بصورة فعلية تعدد مراكز القوة العسكرية والسياسية وهو ما أبقى البلاد أمام انقسام مستمر بينما ظل تنظيم «داعش» يمثل أحد أبرز مظاهر الفراغ الأمني الذي أفرزه الصراع الداخلي.

وفي سنة 2016 بدأ تنظيم الدولة الإسلامية يتراجع أمام الهجوم، الذي شنته القوات الموالية للحكومة الوفاق الوطني، لاستعادة مدينة سرت وتمكنت تدريجياً من محاصرة التنظيم داخلها قبل أن تنتهي العمليات العسكرية باستعادة سرت كلياً في ديسمبر، وفي الاثناء قاتل حفتر المتطرفين في درنة وبنغازي وسيطر على منطقة الهلال النفطي في وسط ليبيا. وبذلك ترسخ الانقسام بين الشرق والغرب أمام استمرار وجود مراكز قوة خارج إطار سلطة مركزية موحدة.

من الانقسام الداخلي إلى التدويل:

مع استمرار الانقسام خلال 2017 و2018 أخذ البعد الخارجي للأزمة يتزايد إذ تحولت ليبيا تدريجياً إلى مجال لتنافس إقليمي ودولي متداخل مع الصراع المحلي. وبلغ هذا المسار مرحلة أكثر حدة في أبريل 2019 عندما شنت قوات خليفة حفتر هجوماً على طرابلس، لتدخل البلاد في جولة جديدة من المواجهات العسكرية. وفي عام 2020 ازداد حضور القوى الخارجية في مسار الصراع، في الوقت الذي استمرت فيه المواجهات بين حكومة الوفاق والقوات التابعة لحفتر قبل أن تُفضي الجهود الأممية إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق نار شامل ودائم في 23 أكتوبر 2020 تلاه إطلاق مسار سياسي جديد، عبر منتدى الحوار السياسي الليبي. وهكذا لم يعد الصراع الليبي مجرد مواجهة داخلية بين قوى محلية متنافسة بل أصبح نزاعاً تتشابك فيه الانقسامات الداخلية مع المصالح والتدخلات الإقليمية والدولية بحيث باتت الأطراف الليبية جزءاً من شبكة أوسع من التنافس على النفوذ داخل البلاد.

من الحرب إلى أزمة الشرعية والانتخابات. محاولة توحيد السلطة:

مثلت سنة 2021 محاولة لإعادة توحيد السلطة وإنهاء حالة الانقسام التي كرستها سنوات الصراع إذ أنشئت حكومة الوحدة الوطنية في إطار المسار السياسي الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة وتم تحديد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 24 ديسمبر العام نفسه بما كان يفترض أن يضع حداً للمرحلة الانتقالية ويمهد لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس شرعي موحد. غير أن الخلافات حول القاعدة الدستورية والقوانين الانتخابية وترشح بعض الشخصيات حالت دون إجراء الانتخابات فأعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تعذر تنظيمها لتدخل البلاد مجدداً في حالة من الجمود السياسي. وفي سنة 2022 أدى فشل المسار الانتخابي إلى عودة الانقسام التنفيذي بشكل واضح مع تشكيل حكومة منافسة من جانب مجلس النواب في الشرق في مقابل استمرار حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس بما أعاد إنتاج ازدواجية مراكز السلطة والمؤسسات. ولم تقتصر آثار الانقسام على المجال السياسي، بل ظهرت تداعياته في إدارة الأزمات الاجتماعية وهو ما برز بشكل مأساوي سنة 2023 عقب إعصار دانيال وانهيار سدّي درنة حيث كشفت الكارثة عن هشاشة البنية التحتية وحجم الدمار الناجم عن حالة الفوضى والانقسام لمدة 12 سنة كما فضحت هذه الكوارث أيضاً مشكلات الإدارة والرقابة وتداخل الصلاحيات في ظل الانقسام المؤسساتي.

وخلال 2024 و2025، استمر الانسداد السياسي وتعثر تنظيم الانتخابات رغم تعدد المبادرات الأممية الرامية إلى التوافق حول القاعدة الدستورية والقوانين الانتخابية وتوحيد المؤسسات، بينما ظلت ليبيا منقسمة بين مراكز سلطة متنافسة تستند إلى شبكات سياسية وأمنية مختلفة ففي سنة 2024 شهدت ليبيا أزمة تعرف بأزمة البنك أو المصرف المركزي عقب جملة من التغييرات المتمثلة في اقالة محافظ المصرف المركزي الليبي و استبدال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط و قد أثارت هذه التغييرات أزمة سياسية بالنظر للاستقلالية النسبية التي كانت تحافظ عليها كلتا الهيئتين قبل التغيير.

أما سنة 2025 عادت الصراعات بين الجماعات المسلحة الى الواجهة حيث اشتدت الاشتباكات العنيفة. ومع دخول سنة 2026، انتقل المسار السياسي إلى محاولة جديدة لكسر هذا الجمود من خلال اتفاق الاجتماع المصغر «4+4»، الذي وُقِعَ في 30 أوت برعاية بعثة الأمم المتحدة وتناول إعادة تشكيل مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومعالجة المسائل القانونية والدستورية العالقة مع الالتزام بالعمل نحو إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية خلال مدة لا تتجاوز 24 شهراً. وقد أقرّ مجلس النواب الاتفاق بالإجماع في 14 سبتمبر فيما تواصلت المشاورات بشأن تنفيذه وتوسيع دائرة الدعم له وبذلك تبدو سنة 2026 محطة جديدة في محاولة إعادة بناء مسار سياسي موحد غير أن استمرار الخلافات حول المؤسسات والقواعد الانتخابية يظلّ عاملاً مؤثراً في مدى قدرة الاتفاق على تجاوز الانقسام الذي استمر لأكثر من عقد. وبالتوازي مع الأزمة السياسية برزت ضغوط اقتصادية مرتبطة بقطاع النفط بعدما أدت احتجاجات وإغلاقات في عدد من الحقول والمنشآت النفطية إلى تهديد الإنتاج مع تحذير المؤسسة الوطنية للنفط من إمكانية إعلان القوة القاهرة إذا استمرت الاضطرابات في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط.

هذا بالإضافة إلى السلسلة من الاحتجاجات في طرابلس خلال شهر جوان بسبب انقطاع التيار الكهربائي و الماء نتيجة لموجة الحر إلى جانب تراجع الخدمات و غلاء الأسعار قبل أن تتوسع المطالبات لتشمل رحيل الأجسام السياسية والحكومتين في الشرق والغرب وهو ما عكس اتساع نطاق الاستياء الشعبي من استمرار الانقسام السياسي بين الحكومتين المتنافستين الذي لا يزال قائماً في 2026 وإن كان هناك مسار تقاوضي لمحاولة إنهائه فالمصادر الحديثة تصف المشهد الليبي بأنه ما زال منقسماً بين حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس برئاسة عبد الحميد الدبيبة وإدارة موازية في الشرق مدعومة من خليفة حفتر ويرأسها أسامة حماد. وختاماً تكشف الأزمة الليبية منذ 2011 عن مسار طويل من تفكك الدولة وتعدد مراكز السلطة واستمرار الانقسامات السياسية والأمنية، حيث تعاقبت محاولات الانتقال والتسوية دون أن تنجح في إرساء استقرار مؤسسي دائم. وقد أدى غياب التوافق إلى إطالة المرحلة الانتقالية وتعطيل بناء مؤسسات موحدة بينما

انعكست تداعيات الانقسام على الأمن والاقتصاد والخدمات والحياة اليومية للسكان ورغم تعدد المبادرات الداخلية والدولية الهادفة إلى إنهاء الأزمة فإن استمرار الخلاف حول السلطة وقواعد إدارة الدولة حال دون الوصول إلى تسوية نهائية [17]. لذلك تبقى الأزمة الليبية في جوهرها أزمة بناء دولة وتوافق سياسي ولا يبدو تجاوزها مرتبطاً بتسوية ظرفية فحسب وإنما بإعادة تأسيس مؤسسات موحدة وقادرة على ضمان الاستقرار وتحقيق انتقال سياسي مستدام.

المطلب الاول: الابعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للصراع الدولي في ليبيا

تمثل الأزمة الليبية أحد أبرز ساحات الصراع الدولي في المنطقة، حيث لعبت القوي الكبرى دوراً محورياً في تشكيل معالم الصراع الداخلي وتأجيج تداعياته السياسية والأمنية والاقتصادية، فمنذ سقوط النظام السابق في عام 2011م ن أصبحت ليبيا بيئة خصبة للتدخلات الخارجية التي تجاوزت حدود الدعم الدبلوماسي لتشمل التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، ما ساهم في تعقيد المشهد السياسي والأمني وتفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية. وقد افرزت هذه التدخلات واقعا سياسيا متشظيا، اتسم بتعدد الحومات المتصارعة، وتضارب المصالح الإقليمية والدولية، وهو ما انعكس سلبا على الاستقرار الداخلي وادي الي تدهور الوضع الأمني نتيجة تصاعد اعمال العنف وانتشار الجماعات المسلحة، وفي المقابل، تأثرت البنية الاقتصادية بشكل كبير بسبب الصراع على الموارد الاستراتيجية، خاصة قطاع النفط الذي أصبح محورا أساسيا.

أولاً: الابعاد السياسية والأمنية

للتنافس بين الأطراف المتنازعة، في حين عمقت الازمات الاقتصادية من معاناة الشعب الليبي على الصعيدين الاجتماعي والمعيشي. ويسعى هذا المبحث الى تحليل التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية الناجمة عن تدخل الدول الكبرى في الأزمة الليبية، من خلال تسليط الضوء على التغيرات التي شهدتها ليبيا في هذه المجالات، واستكشاف مدي ارتباط التنافس الدولي بتعقيد تلك التداعيات وتأثيرها على مستقبل البلاد.

منذ اندلاع الأزمة الليبية عام 2011م، برزت التدخلات الدولية كعامل حاسم في إعادة تشكيل المشهد السياسي والأمني في البلاد، فقد أدت الاطماع المتباين للقوي الكبرى الي تعميق الانقسامات الداخلية وتعطيل الجهود الرامية الي تحقيق الاستقرار، وتجلت التداعيات السياسية في الانقسام المستمر بين الحكومات المتنافية، التي تدعمها قوى دولية وإقليمية مختلفة، مما ساهم في تعقيد مسار الانتقال السياسي واستدامت حالة الجمود السياسية.

على صعيد الأمني، شكل التدخل العسكري المباشر وغير المباشر من قبل بعض الدول عاملاً رئيسياً في تصعيد الصراع المسلح داخل ليبيا، حيث داعمة أطراف دولية متناقضة فصائل محلية متصارعة، ما ادي الي انتشار الفوضى وانعدام الاستقرار كما ساهمت هذه التدخلات في تعزيز نفوذ الجماعات المسلحة والمليشيات، الامر الذي انعكس سلبا على الامن الوطني وفتح الباب امام ظواهر تهدد الامن الإقليمي، مثل الإرهاب والاتجار بالبشر. [11]

ثانياً: الابعاد الاقتصادية والاجتماعية

لم تقتصر تداعيات الأزمة الليبية على الجانب السياسي والأمني فحسب، بل امتدد لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث أسهمت التدخلات الدولية والصراعات الداخلية في تعميق الازمات التي تواجهها ليبيا في هاذين المجالين، ومع اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل رئيسي على قطاع النفط، تأثرت البلاد بشدة نتيجة تكرار الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية، ما ادي الي تراجع الارادات العامة وانكماش الاقتصاد الوطني، وقد ساهم هذا الوضع في تعطيل عمليات التنمية وازعاف قدرات الدولة علي توفير الخدمات الأساسية للسكان.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد انعكست الأزمة بشك مباشر على جودة حياة المواطنين، حيث ادي استمرار الصراعات المسلحة وتدهور الأوضاع الاقتصادية الي تفاقم معاناة الشعب الليبي، وظهرت مظاهر اجتماعية سلبية مثل النزوح الداخلي، والهجرة غير الشرعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كما أثرت هذه الأوضاع على النسيج الاجتماعي، حيث تسببت الانقسامات السياسية والأمنية في تآكل الثقة بين مكونات المجتمع الليبي.[11]

المطلب الثاني: أسباب ودوافع التدخل الدولي في الأزمة الليبية .

عمليا يبدو أن الصراع في ليبيا ونتائجه قد تأثر بالأدوار الدولية، حيث أن الفاعلين الدوليين أسهموا بشكل واضح في استمرار النزاع من خلال دعم طرفيه، نتيجة تضارب المصالح الاقتصادية والسياسية لهؤلاء الفاعلين . ولم تغلح المساعي الأممية ولا جهود بعض الأطراف الدولية كمؤتمر برلين، حتى إلى وقت قريب، في وضع حد للنزاع المسلح ودفع الأطراف المتحاربة إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل سياسي نهائي، إن ما وصلت إليه الأوضاع في البلاد، على مختلف المستويات والأصعدة، من حالة شديدة الخطورة، باتت تهدد سلامة الدولة ووحدة أراضيها وسيادتها، نتيجة التدخلات الخارجية السلبية. والاصطفافات المناطقية والإيديولوجية التي توجب الحروب. إن ما ساعد على احتدام الصراع هو التدخل المباشر لبعض الدول كمصر وتركيا وروسيا وفرنسا، وتطور الأمور إلى حد "تشكلت كتلتا ومجموعات لدول ذات مصالح مختلفة كمجموعة تركيا وقطر التي تدعم حكومة. السراج"، ومجموعة مصر والسعودية والإمارات التي تشد أزر تنظيم "حفتر" وليس ذلك ببعيد عن الانقسام في منطقة الخليج حيث تقف تركيا إلى جانب قطر التي تتعرض لمقاطعة من السعودية والإمارات ومصر والبحرين . ويتداخل مع ذلك أيضا التنافس التركي الروسي، الذي كانت سوريا ساحته الكبرى وانتقل مؤخر ا الي ليبيا مع إرسال كلا الطرفين أسلحة ومسلحين مرتزقة لدعم طرفي النزاع.

أولا: الدوافع السياسية.

لقد عرفت ليبيا العديد من الاحداث السياسية، والتي قد اثارت الجدل في الأوساط الدولية، والتي قد خلقت لليبيا الكثير من العداءات مع الغرب، نتيجة لتعاطيها مع تلك الاحداث على أساس منطق الدولة القوية، والتي لها راي على الصعيد الدولي، مما قد أسفر عنها تطبيق عقوبات على ليبيا قد أدت بعدها الي التدخل الدولي فيها، والاطاحة بالنظام القائم، ويمكن حصر بعض هذه الأسباب في الأسباب في الاتي :

أ- قضية لوكربي 1988م .

ب- البرنامج النووي الليبي: إذا ان هذا البرنامج الليبي لتطوير قدراتها النووية يمتد من السبعينات الي اواخر. 2003

ج- طبيعة النظام الجماهيري السابق: إذا ان العالم الغربي يري في نظام معمر القذافي على انه نظام دكتوري وانه من اخر الدكتوريات الموجودة في العالم .

د- كيفية التعامل مع الانتفاضة الليبية في 2011م.

هـ - اخفاق النظام في كيفية التعامل مع الازمة.

ثانيا: دوافع اقتصادية وأمنية

تقع المصالح الاقتصادية في مقدمة الدوافع الرئيسية لكثير من الدول المتدخلة في ليبيا ، اذ ان هذه الدول تطمح في النفط والغاز الليبي وبأسعار منخفضة ، بما يساعدها في حل مشاكل الطاقة التي تعاني منها ، مما جعلها من اكثر الدول المستوردة لاحتياجاتها من الطاقة، حيث ان ليبيا تعتبر صاحب اكبر احتياطي نفطي في افريقيا كما ان امتلاك ليبيا موقعا استراتيجيا ، قد كان له اثر واضح في الصراع الجيوسياسي الدولي والإقليمي للسيطرة على هذا الموقع الحيوي الغني بالعديد من الثروات الطبيعية والمتمثلة في النفط والغاز الطبيعي ، اللذان قد اعطي ليبيا قيمة استراتيجية اقتصادية على مستوى السوق العالمي ، كما قد اعطي الموقع الاستراتيجي لليبيا مكانه سياسية مهمة في جيوبولتيك الصراع بين القوي الإقليمية والدولية في خضم الصراع العالمي ، كما اعطتها أيضا مكانه عسكرية تهدد اهداف استراتيجية للدول المواجهة لها،

ولذلك سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو) الي ابعاد النفوذ الروسي عن ليبيا خوفا من تهديد قواعد حلف شمال الأطلسي المنتشرة في دول جنوب أوروبا، كما ان توفر السيطرة على هذا الموقع الاستراتيجي لليبيا تهديد للقواعد الفرنسية والأمريكية المنتشرة في عدة أماكن في القارة الأفريقية ،

المطلب الثالث: تأثير التدخلات الدولية والإقليمية على الاستقرار السياسي في ليبيا

من الواضح ان التدخلات الدولية والإقليمية قد لعبت دورا مركزيا في اضعاف الاستقرار السياسي في ليبيا. حيث ساهمت هذه التدخلات في التأثير على عدة مجالات منها:

1. إسقاط النظام دون خطة لما بعده: تم إسقاط نظام القذافي بسرعة، عبر تدخل الناتو بناء على القرار 1973م، لكن غياب خطة لإعادة بناء الدولة بعد السقوط ترك البلاد في فراغ سياسي وأمني كارثي، وانسحب الناتو فوراً بعد إسقاط النظام دون دعم فعلي لمؤسسات الدولة.

2. تفكيك مؤسسات الدولة وتضخم الجماعات المسلحة: حيث ادي التدخل الي انهيار مؤسسات الجيش والشرطة، وملئ الفراغ جماعات مسلحة أضيفت عليها شرعية مؤقتة، ثم تمردت علي الدولة، وتحولت هذه الجماعات الي قوي أمر واقع، تسيطر على مناطق وموانئ، ومصادر دخل مما عطل عملية بناء الدولة.

3. تعميق الانقسام السياسي والمؤسسي: فلقد أسهم التدخل في تدويل الازمة، ومع ضعف الوساطات الداخلية، تدخلت دول إقليمية ودولية، لدعم أطراف متنازعة، ظهرت حكومتان وبرلمانان، مع مؤسسات منقسمة مثل (البنك المركزي - الرقابة الإدارية- ديوان المحاسبة) واستمر هذا الانقسام الي يومنا هذا.

4. صعود الجماعات الإرهابية: استغلت تنظيمات مثل داعش والقاعدة، الفراغ الأمني لتأسيس وجودها في ليبيا، كما حدث في سرت ودرنة، وانتقل عناصر من العراق وسوريا وتونس ومصر والسودان ومن دول الجوار الي ليبيا، مستغلين الحدود المفتوحة، مما شكل خطرا على الامن الليبي والإقليمي.

5. تدخلات اجنبية متشابكة ومتعارضة: تدخلت قوي متعددة (تركيا، الامارات، مصر، قطر، فرنسا، روسيا وغيرهم.....) بدعم عسكري واستخباراتي ومالي، لأطراف ليبية مختلفة وتحولت ليبيا الي ساحة حرب بالوكالة، بين قوي إقليمية ودولية، مما اطال عمر الازمة.

6. تهديد الامن القومي الليبي: وفقدان السيادة الوطنية، فلم تعد ليبيا تسيطر على حدودها البرية والبحرية والجوية بشكل فعال، والجنوب الليبي أصبح مرتعا للمرتزقة، والعصابات العابرة للحدود، بينما الساحل يستغل في الهجرة الغير شرعية.

لقد لعبت الصراعات الدولية دورا حاسما في تعميق الازمة الليبية و اضعاف استقرارها السياسي. التدخلات الدولية والإقليمية جعلت من ليبيا ساحة لصراع المصالح الدولية، مما ادي الي استمرار النزاع وتفاقم الازمات الإنسانية والاقتصادية. من اجل تحقيق الاستقرار في ليبيا، وبالتالي ينبغي التركيز على حل سياسي شامل يدعمه الليبيون أنفسهم، مع احترام السيادة الوطنية وإيقاف التدخلات الخارجية بكافة اشكالها.

هذا الانقسام السياسي لم يكن مجرد نتيجة لتنازع الأطراف الداخلية، بل كان نتاجا مباشرا للتدخلات الإقليمية والدولية. في ظل غياب دولة مركزية قوية، بحيث بدأت القوي الخارجية في التدخل بشكل سافر، كل منها يسعى لتعزيز نفوذها في ليبيا وتحقيق مصالحها. ومن أبرز التأثيرات الصراعات الدولية على الاستقرار السياسي في ليبيا هو تعميق الانقسامات السياسية داخل البلاد. وبالتالي أصبح من الصعب تحقيق توافق بين الأطراف المتنازعة، وذلك بسبب الدعم العسكري والاقتصادي من قوي خارجية لأطراف معينة.[4]

وفي المجمل، فان الصراعات الدولية في ليبيا قد اثرت بشكل سلبي على استقرارها السياسي، حيث لم تساهم هذه التدخلات في التوصل الي حلول دائمة، بل على العكس، ساعدت في تمديد فترة الصراع وتعميق الازمات الداخلية. في ظل هذه الظروف من الصعب الحديث عن استقرار سياسي حقيقي في ليبيا، مالم تتوقف التدخلات الخارجية، وتعطي الأولوية للحوار الوطني والمصالحة بين مختلف الأطراف الليبية.

الخاتمة

حيث تناولت هذه الدراسة موضوع أثر التدخلات الدولية والإقليمية على الاستقرار السياسي في ليبيا، انطلاقاً من أهمية فهم طبيعة التدخلات الخارجية التي شهدتها ليبيا خلال الفترة التي عقيت عام 2011، وما ترتب على هذه الفترة من الانعكاسات السياسية والأمنية والاقتصادية أثرت في مسار بناء الدولة واستقرار ومؤسساتها. وقد واضحة هذه الدراسة أن التدخلات الدولية والإقليمية في ليبيا لم تكن ذات طبيعة واحدة، وإنما تعددت أشكالها ودوافعها وأهدافها وادواتها، فبعضها أخذ طابعاً سياسياً ودبلوماسياً، وبعضها الآخر ارتبط بالجانب الأمني والعسكري، في حين اتخذ بعضها الآخر أبعاداً اقتصادية وإنسانية. كما أنه اختلفت مواقف القوى الدولية اتجاه الازمة الليبية وذلك انطلاقاً من مصالحها وأولوياتها، الأمر الذي جعل الساحة الليبية مجالاً لتدخل العديد من المصالح والتوجهات الخارجية.

كما أن الدراسة توصلت إلى أن استمرار التنافس بين القوى الخارجية وتباين مواقفها اتجاه الأطراف الليبية أسهما في تعقيد مشهد سياسي وعرقلة فرص الوصول إلى توافق وطني مستدام، إلى جانب العوامل الداخلية ساهمت التدخلات الخارجية في استمرار الحالة الانقسام السياسي والمؤسسي، وأثرت في قدرة مؤسسات الدولة على أداء وظائفها بصورة مستقرة، وبالتالي فإن الدراسة تؤكد على أن تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا يتطلب معالجة العوامل الداخلية اللازمة بالتوازي مع الحد من الآثار السلبية للتدخلات الخارجية، ودعم المؤسسات الوطنية وتعزيز التوافق الوطني، بما يضمن أن تكون العلاقات الدولية والإقليمية عاملاً مساعداً على التسوية السياسية والاستقرار، وليس عاملاً إضافياً لإطالة أمد الازمة.

النتائج

1. أن للتدخلات الدولية والإقليمية في ليبيا أشكال متعددة حيث شملت التدخل السياسي والدبلوماسي، والتدخل الأمني والعسكري إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والإنسانية.
2. اختلفت مواقف القوى الدولية المتداخلة في ليبيا باختلاف مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية، وموقع ليبيا في محيطها الإقليمي والدولي.
3. عمل التنافس الإقليمي والدولي على تعقيد المشهد السياسي الليبي، نتيجة اختلاف رؤى ومواقف الأطراف الدولية اتجاه الأطراف الازمة في ليبيا.
4. أن التدخل الخارجي لا يمثل العامل الوحيد والمفسر للازمة الليبية السياسية، بل ارتبط استمرار عدم الاستقرار السياسي بعوامل داخلية وخارجية متداخلة.
5. نتيجة حاجة الأطراف المحلية إلى دعم سياسي وأمني من قوى خارجية. ساهم الانقسام السياسي والمؤسسي في زيادة قابلية الساحة الليبية للتأثر بالتدخلات الخارجية.
6. أن التباين في مواقف القوى الدولية والإقليمية أدى إلى إضعاف فرص بناء موقف دولي موحد اتجاه الازمة الليبية.
7. لقد أصبحت القضية الليبية مرتبطة بدرجة كبيرة بالتوازنات الدولية والإقليمية ولم تعد تطوراتها السياسية منفصلة عن التحولات والمصالح في منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط.
8. أن نجاح تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا يتأثر بدرجة كبيرة بمواقف القوى الدولية والإقليمية، مما يجعل وجود بيئة خارجية داعمة للتوافق الوطني أمراً مهماً.

التوصيات

1. دعم التوافق الوطني الليبي من خلال دعم الحوار بين مختلف القوى والأطراف السياسية والاجتماعية في ليبيا.
2. الابتعاد قدر الإمكان من الاعتماد على الأطراف الخارجية وخصوصاً في معالجة الخلافات الداخلية.

3. العمل على توحيد مؤسسات الدولة وعلي راسها المؤسسات السيادية والأمنية والعسكرية. بما يساعد الدولة علي مواجهة التدخلات الخارجية
4. الابتعاد عن دعم الأطراف المتنافسة في الازمة الليبية من قبل القوي الخارجية، وتبني موقف داعم للتوافق الليبي.
5. العمل على تشجيع التعاون الإقليمي مع دول الجوار، بما يساعد على تحقيق الامن والاستقرار ومواجهة التداعيات العابرة للحدود.
6. تحقيق أكبر قدر من التوازن في العلاقات الدولية والإقليمية، بشكل يجعل ليبيا تستفيد من التعاون الدولي دون ان يتحول ذلك الي تبعية سياسية او امنية.
7. المطالبة بإجراء المزيد من الدراسات الاكاديمية حول التدخلات الدولية والإقليمية في ليبيا، مع التركيز على اثارها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، والاستفادة من التجارب السابقة التي عاشتها بعض الدول.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. امبارك، فرج مصباح. (2024). أثر التدخلات الخارجية في الاستقرار السياسي في ليبيا. مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، (18)، 87.
2. برهم، إيمان محمود أحمد. (د.ت). *تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة ومسار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة* [رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، برنامج التخطيط والتنمية].
3. بستي، توفيق. (2022). المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي: الدوافع والاتجاهات. *دفاتر السياسة والقانون*، 14 (1)، 422.
4. بن يوسف، خليفة محمد. (2026). السياسة الإيطالية تجاه ليبيا ما بعد 2011. [اسم الدورية غير محدد في البيانات الأصلية]، 25 (1)، 41.
5. بوسته، عبد القادر علي. (د.ت). السياسة المصرية تجاه الأزمة الليبية بعد سنة 2011. *مجلة الأصالة*، 6 (12)، 312-314.
6. الزرقاني، إبراهيم علي. (2025). الأوضاع السياسية والاجتماعية في ليبيا ما بعد التدخل الدولي عام 2011. *مجلة البحوث الأكاديمية*، 2 (29)، 98.
7. الزروق، محمد محمد فرج. (د.ت). *بور التدخلات الدولية في ليبيا وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي* [2011-2023] رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، قسم العلاقات الاقتصادية.
8. الزواهرة، محمد صالح. (2023). التدخل الدولي في ليبيا بين مصالح القوى والنزعات الداخلية الليبية بين عامي 2011 و2021. [اسم المجلة غير مذكور]، 7 (35)، 202-207.
9. سويس، عبد الرحمن أحمد رجب. (د.ت). *تداعيات الصراع بين القوى الكبرى في الأزمة الليبية* [2011-2022] رسالة ماجستير، جامعة الزاوية، قسم العلوم السياسية.
10. الصيد، الصيد علي الوحيشي. (د.ت). *أثر التنافس الدولي في ليبيا على الأمن القومي المصري* [2011-2023] رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية.
11. الصيد، الصيد علي الوحيشي. (د.ت). التنافس الدولي في ليبيا وتداعياته على الأمن القومي المصري: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية. (2011-2023) *مجلة القرطاس*، 7 (29)، 394-400.
12. عبد العزيز، جمال طاهر. (2023، ديسمبر). تأثير التدخل الخارجي على الأزمة السياسية في ليبيا في الفترة. (2011-2022) [اسم المجلة غير مذكور]، 1 (8)، 129-130.

13. عبد الهادي، رمضان سعيد. (د.ت.). تداعيات التدخل الدولي على الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا (2011–2025). *المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة*، 4(2).
 14. الكشر، معمر محمد. (2025). آثار وتداعيات التدخل الخارجي على الأمن القومي الليبي ما بعد 2011. *مجلة البحوث الأكاديمية*، 2(29)، 51.
 15. خميلة، مريم. (د.ت.). *تطور النزاع الليبي منذ عام 2011*. قسم البحوث والدراسات الاستراتيجية. <https://ciessm.org/>
 16. مصباح، سالم إدريس. (د.ت.). *التنافس الأمريكي والروسي وأثره على النزاع السياسي في ليبيا* [رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، قسم الدراسات الدبلوماسية].
 17. جابر، محسن رمضان. (2023). أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي. (2011–2023). *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، 20(1)، 16.
- ثانياً: المراجع الأجنبية**
18. Abu Bakr, Z. J. M. (2026). Humanitarian international intervention between legitimacy of protection and violation of sovereignty in contemporary international law. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 2(2), 224–237. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i2.510>
 19. Aljdari, O. M. (2025). The political factors and their impact on elections in Libya (2011–2025). *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 1(3), 243–260. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i3.210>
 20. Ben Shaban, A. A., Ben Faraj, M. A., Ben Imran, A. M., Shariha, A., & Abdullah, B. (2026). Effect of tail docking on growth rate and carcass characteristics in Libyan sheep. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 2(5), 124–138. <https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/article/view/698>
 21. Dawas, A. E., & Al-Shaqman, S. A. (2026). Turkish–Egyptian rivalry and its impact on Libyan national security: A study of the determinants of regional influence and its security implications. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 2(4), 182–197. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i4.623>
 22. Elelam, M. M. (2025). The United Nations and international crisis management: The dialectic of balance between the principle of non-intervention and humanitarian intervention. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 1(4), 720–730. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i4.342>
 23. Mohammed, F. M. M. (2026). International competition in the Horn of Africa: Motives, actors, and implications for regional security and stability. *Journal of Libyan Academy Bani Walid*, 2(3), 293–306. <https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i3.599>

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of JLABW and/or the editor(s). JLABW and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.